

العاقل المغربي يأمر بتسهيل عودة المغتربين

وأوضحت أنه تم تصنيف الدول إلى قائمتين على أساس توصيات وزارة الصحة وبناء على المعطيات الوبائية التي تنتشرها منظمة الصحة العالمية أو تلك الدول عبر مواقعها الرسمية. وتشمل اللائحة الأولى كل البلدان التي بها مؤشرات إيجابية في ما يتعلق بالتحكم في الحالة الوبائية "وخاصة انتشار الطفرات المتحورة للفايروس". وأضاف البيان أن المواطنين القادمين من هذه الدول سواء كانوا مغاربة أو أجانب مقيمين في المغرب، أو مواطنين لتلك الدول أو أجانب مقيمين بها، يمكنهم الدخول إذا كانت لديهم شهادة تفيد بالتطعيم، أو تفيد بعدم الإصابة بالفايروس تعود لأقل من 48 ساعة.

العاقل المغربي أمر بتوفير عدد كاف من الرحلات لتمكين العائلات من زيارة وطنها وصلة الرحم بأهلها في ظل الجائحة

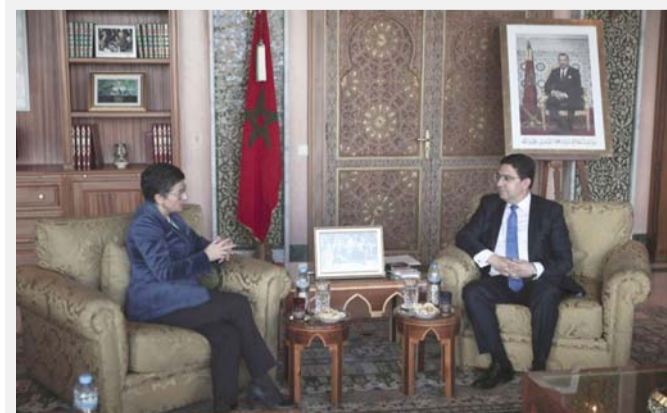
أما اللائحة الثانية فتتعلق بالدول التي تشهد انتشارا للسلاسل المتحورة أو غياب إحصائيات دقيقة حول الوضع الوبائي. واشترط المغرب على المسافرين من هذه الدول "تاريخي استثنائية قبل السفر، أو الإذلة باختبار يفيد عدم الإصابة بفايروس كورونا لأقل من 48 ساعة، والخضوع لجرح صحي مدته 10 أيام". وشملت هذه اللائحة 74 دولة معظمها من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ويعيش خارج المملكة نحو 5 ملايين مغربي في أكثر من 100 دولة، 85 في المئة منهم في أوروبا، حيث يحاولون سنويا الملايين من الدولارات إلى المغرب، بحسب السلطات الرسمية.

إسبانيا تسعى لإلحاق سبتة وملييلية بمنطقة شنغن

وعرض احتواء الأزمة تسعين إسبانيا إلى تصديدها من خلال العديد من التحركات على غرار محاولة انتزاع إدانة من الاتحاد الأوروبي للمغرب بسبب دخول قاصرين مغاربة إلى البلاد.

وكان رئيس مجلس النواب المغربي حبيب المالكي قد أكد عقب تصويت البرلمان الأوروبي، أن المحاولات الإسبانية الأخيرة بشأن سبتة وملييلية "تندرج في إطار مخطط يسعى إلى المحافظة على الإرث الاستعماري"، موضحا أن تلك النتائج تؤكد صواب مواقف حكومة الدبلوماسية المغربية. وبين المغرب وإسبانيا اتفاق يسمح بالمرور دون تأشيرة من المدن المغربية إلى سبتة وملييلية في الشمال، حيث يتاح بموجب الاتفاق للمغاربة من البلديات المحيطة بهما دخولها دون تأشيرة، لكنها تكون مطلوبة عند السفر إلى إسبانيا أو بقية أنحاء منطقة شنغن المعقبة من التأشيرات في أوروبا جوا أو بحرا.

وتاتي هذه التطورات في وقت تعرف فيه العلاقات المغربية - الإسبانية أزمة حادة على خلفية استقبال مدريد لرئيس جبهة البوليساريو الانفصالية.



تحركات إسبانية تبعد حل الأزمة

بوادر مفاجئة بشأن احتفاظ الأحزاب التقليدية بالمشهد السياسي الجزائري

برلمان جديد لتزكية مشاركة الجيش في عمليات خارج الحدود



نتائج غير متوقعة تلوح في الأفق

ويبدو أن سلطة تنظيم الانتخابات ستظل في موقف حرج، بفعل احتجاجات واسعة رفعت في العديد من مكاتب الاقتراع بعدد من المحافظات، على غرار وادي سوف، تقرت، تيارت والبويرة، حيث أظهرت تسجيلات تم تداولها على نطاق واسع في شبكات التواصل الاجتماعي تسجيل خروقات وتزوير مفضوح لحساب مرشحين على حساب آخرين.

وذكر المرشح المستقل عبدالعالي مرغيش، في محافظة تقرت، أن "مدير المركز قام في المساء بخلق المكاتب والمركز في وجه المواطنين، ولما تم فتحه بالوقت تم الوقوف على عملية تزوير مفضوحة لحساب مرشحين حزبين"، داعيا إلى ضرورة تدخل السلطة المركزية لحماية الأصوات من التلاعب والتزوير.

وفيما سجلت منطقة القبائل أقل نسبة مشاركة في الاستحقاق، كانت المشاركة واسعة في المحافظات المستحدثة في التقسيم الإداري الأخيرة، وتجاوزت في معظمها سقف الأربعين والخمسين في المئة، الأمر الذي طرح إمكانية توظيف السلطة للمحافظات المذكورة في إيجاد التوازن للاستحقاقات الانتخابية.

في اللائحة، تحولوا لآقتا في مسار الانتخابات، إذ تم انتقال السياق وحتى المناورة إلى ما بين أعضاء اللائحة الواحدة، وهو ما يستدعي فرز أوليا للوائح ثم فرزا ثانيا لعدد الأصوات التي تحصل عليها كل مرشح.

ووسط الصدمة التي أحدثتها المقاطعة الشعبية الواسعة للانتخابات، حيث لم تتجاوز سقف 15 في المئة قبل أربع ساعات من قفل صناديق الاقتراع، لا يستبعد معارضون للاستحقاق أن تكون السلطة قد لجأت لتضخيم النتائج، حيث أعلنت سلطة التنظيم عن تسجيل نحو 30 في المئة في المساء، مما يوحي إلى أن المشاركة قد ارتفعت بنسبة مئة في المئة، وهو أثار استياء رواد شبكات التواصل الاجتماعي التي ظلت طيلة الأسابيع الأخيرة منصبة لانصار الانتخابات ولمعارضها.

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون قد أعلن السبت عقب الإدلاء بصوته بأن "نسبة المشاركة لا تهم، بقدر ما يهم التمثيل الحقيقي للأعضاء الجدد للبرلمان اللذين صوتوا عليهم، والاضطلاع بالسلطة التشريعية، في إطار إرساء المؤسسات الجديدة وإحداث التغيير المنشود".

وأظهرت تسريبات أولية استقتها "العرب" من عدة محافظات كالعاصمة وجيجل والبويرة ويومرداس عن تحقيق الأحزاب التقليدية كجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي لنتائج مفاجئة مقارنة بتوقعات سابقة حول تراجعها في المشهد الجديد، في حين صدعت أحزاب إسلامية وأخرى جديدة إلى الصف الثاني، على غرار جبهة المستقبل وحركة البناء الوطني وحركة مجتمع السلم، بينما سجل المستقلون انتكاسة مفاجئة.

غير أن الغموض الذي يلف عملية فرز الأصوات ونسبة المشاركة وتأخير الإعلان عن النتائج زاد من مخاوف المهتمين بالعملية، حيث أعلنت سلطة التنظيم عن إرجاء الكشف عن النتائج إلى بعد عدة أيام، ويررت ذلك بتعقيدات العملية عكس الاستحقاقات السابقة. وأعلنت حركة مجتمع السلم "حمس" الإخوانية الأحد أنها تصدرت نتائج الانتخابات محذرة من "محاولات واسعة لتغيير النتائج ستكون عواقبها سيئة على البلاد".

وشكل نمط التصويت المفتوح على اللائحة، باختيار مرشحين دون آخرين

يسود الترقب نتائج الانتخابات النيابية المبكرة في الجزائر حيث أكدت سلطة تنظيم الانتخابات أن النتائج ستعلن خلال بضعة أيام، وذلك في وقت أكدت فيه تسريبات لـ "العرب" أن الأحزاب التقليدية على غرار جبهة التحرير الوطني قد حافظت على مكائنها في المشهد السياسي على عكس ما كان متوقعا.

صابر بلدي

الجزائر - خُلف تأخير سلطة تنظيم الانتخابات الجزائرية لإعلان عن نتائج الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت السبت في ربيع البلاد حالة من الترقب والغموض حول هوية النواب الجدد، خاصة في ظل الصدمة التي تركتها المقاطعة الشعبية الواسعة في أوساط المرشحين والأحزاب، وبرز مؤشرات توحى بمحاولة الأحزاب التقليدية على مواقعها، مقابل تسجيل "أعمال تزوير".

وصرح رئيس حزب صوت الشعب المعتمد حديثا ليمين عصماني بأن رغبة حزبه بالمساهمة في عملية التغيير السياسي لم تكمل بالنجاح، في ظل المعطيات التي أفرزتها العملية الانتخابية، حيث أفضت إلى تأكيد سيطرة الأحزاب التقليدية على المشهد بفضل هيكلتها القاعدية وتغلغلها في النسج الإداري، وإلى تسجيل عزوف شعبي كبير، بات من الضروري التوقف عنه بجد وتقديم الحلول اللازمة، وفق قوله.



لمين عصماني
رغبة حزينا بالمساهمة في عملية التغيير لم تكمل بالنجاح

والمع عصماني إلى "وقوع توافق بين الإدارة وبين الأحزاب السياسية المحسوبة على مرحلة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وعلى حساب الوجوه والمكونات السياسية الجديدة"، مستندا على ذلك بحالات ذكرها كان فيها مسؤولو سلطة تنظيم الانتخابات المحليون على علاقة أو قرابة مع مرشحين في الانتخابات.

صراع الرئاسة الثلاث

يُنذر بتقويض جهود مكافحة الفساد في تونس

بمبادئ توجيهية عامة، كما تبدي رأيها في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة الفساد. وتجمع الهيئة اليانعات المتعلقة بالفساد وتسهيل الاتصال بين الجهات الفاعلة وتنتشر ثقافة مكافحة الفساد.

ولا تحل الهيئة محل أي هيكل رقابي آخر قائم لأنها تتلقى الطلبات والمعلومات المتعلقة بقضايا الفساد، وتحقق فيها ويجب عليها إحالتها إلى العدالة.

وأرغم مؤخرا قرار مجلس القضاء العدلي الذي أنهى إلحاق القضاة العدليين بالمؤسسات العليا للدولة هشام المشيشي على تعيين الكاتب العام لهيئة مكافحة الفساد أنور بن حسن رئيسا لهيئة في خطوة أثارت جدلا.

وجاء ذلك بعد أن كان المشيشي قد عين القاضي عماد بن الطالب خلفا لعماد بوخرص "الذي دُعي إلى مهام أخرى"، حسب ما جاء في بيان لرئاسة الحكومة التونسية.

ويرى مراقبون أن هناك إرادة سياسية لوضع حد لعمل الهيئة الذي قد يُخرج الطبقة السياسية التي تستتر على بعض الشخصيات النافذة في البلاد.

وقال المحلل السياسي محمد صالح العبيدي إن "ما تقوم به الحكومة من قرارات ارتجالية في علاقة بهيئة مكافحة الفساد يثبت أنها باتت مصدر قلق لها، ما يعني ضرورة وضع حد لها".

وأضاف العبيدي في تصريح لـ "العرب" أن "الأمر لم يعد يتعلق

ذلك الصراع، حيث وجه سعيد اتهامات واضحة لرئيس الحكومة هشام المشيشي ومن ورائه حزامه البرلماني والسياسي بتباعد استبعاد كل من يكافح الفساد.

وقال سعيد في لقائه ببوخرص إن "إعفاءه كان متوقعا لأنه أثار جملة من القضايا وقدم جملة من الإثباتات المتعلقة بعدة أشخاص".

لكن ما أعقب قرار الإقالة من تحركات سلط الضوء مجددا على وجود إرادة سياسية من عدهما في مكافحة الفساد، لاسيما أن الهيئة الموكولة إليها هذه المهمة أضحت ميدانا جديدا للتجاذبات السياسية.

والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أحدثت في 14 نوفمبر 2011، وتتولى اقتراح سياسات لمكافحة الفساد وإصدار

تونس - لا يزال صدى إقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد عماد بوخرص يتردد في الشارع التونسي، لاسيما أن متابعين للشأن السياسي في البلاد يرجحون وجود نية لتجميد عمل الهيئة بسبب التجاذبات السياسية التي امتدت إليها.

ولطالما كانت الجهود الرامية لمقاومة الفساد محل جدل بسبب نتائج حملة الدولة للقضاء على الظاهرة التي تامتت بعد انتفاضة 14 يناير 2011، لكن اليوم بدا واضحا أن الصراع بين الرئاسة الثلاث قد شمل تلك الحملة

وبات يهدد بتقويضها في ظل الصراع على هيئة مكافحة الفساد. وعكس استقبال الرئيس قيس سعيد لرئيس الهيئة المقال عماد بوخرص



الفساد معضلة تُزوق التونسيين